مجتمع

الأمم المتحدة: غرق 57 مهاجراً على الأقل قبالة ليبيا

أعلنت المنظمة الدولية للهجرة، التابعة للأمم المتحدة، أنّ ما لا يقل عن 57 شخصاً غرقوا، أول من أمس، بعدما انقلب قاربهم قبالة الساحل الليبي قرب مدينة الخمس، في حادث مأساوي جديد في البحر المتوسط، حيث لقي أكثر من 1100 شخص حتفهم هذا العام. وقالت المتحدثة باسم المنظمة صفاء مسيهلي إنّه لم يتم انتشال جثث من السفينة، لكن أمكن إنقاذ ناجين من نيجيريا وغانا وغامبيا. وكانت قد كتبت في وقت سابق على «تويتر»: «وفقاً لناجين نقلهم الصيادون وخفر السواحل إلى الشاطئ، هناك ما لا يقل عن 20 امرأة وطفلين بين من غرقوا». (رويترز)

ثلاثة آلاف إثيوبي يطلبون اللجوء في السودان

عبر مساء أول من أمس ثلاثة آلاف إثيوبي من ولاية أمهرة الحدودية مع السودان طلباً للجوء، بحسب تقرير سوداني عن حركة اللاجئين. وذكر أنّ «3 آلاف عبروا الحدود الإثيوبية إلى قرية تايا في منطقة باسندة (ولاية القضارف شرق السودان)». أضاف التقرير أنّ اللاجئين الإثيوبيين ينتمون إلى قبيلة الكومنت التي تسكن المناطق الريفية القريبة من مدينة غوندار بأمهرة، مشيراً إلى أنّ توافد اللاجئين «ما زال مستمراً». وتحاذي أمهرة إقليم تيغراي الذي يشهد نزاعاً عسكرياً بين الحكومة و«جبهة تحرير شعب تيغراي». (فرانس برس)

مدغشقر: خطر سوء التغذية

حذّر برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)، من أنّ أكثر من نصف مليون طفل يواجهون خطر التعرّض لسوء تغذية شديد في جنوب مدغشقر، حيث تضرب موجة جفاف، الأمر الذي يؤثر على نموهم بشكل لا يمكن تداركه. ويعاني أكثر من 1,14 مليون شخص حالياً من انعدام الأمن الغذائي في جنوب مدغشقر، وسط خوف من أن يتضاعف عدد الأشخاص الذين يعيشون ظروفاً كارثية ليبلغ 28 ألفاً بحلول أكتوبر/ تشرين الأول المقبل، في الجزيرة الواقعة في جنوب شرق أفريقيا. وتخشى الوكالتان من أن يزداد عدد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الشديد بأربعة أضعاف مقارنة بآخر إحصاء أعد في أكتوبر/ تشرين الأول عام 2020. وقضى انخفاض كمية الأمطار على مدى خمس سنوات متتالية على المحاصيل الزراعية، وحرم كثيرين في المنطقة من الوصول إلى الغذاء، في وقت يتوقع أن يزداد الوضع سوءاً مع اقتراب موسم الجفاف. وقال موميني ويدراوغو، من برنامج الأغذية العالمي في مدغشقر: «ما يحدث حالياً يفطر القلب. لا يمكننا تجاهل هؤلاء الأطفال الذين باتت حياتهم على المحك»، داعياً إلى «مضاعفة الجهود» لجمع الأموال اللازمة. وترتفع معدّلات سوء التغذية الشديدة في منطقة أمبوفومبي-أندروي الأكثر تضرراً، مع تأثّر أكثر من ثلاثة أرباع السكان من جراء الجفاف وتفشي فيروس كورونا الجديد، الأمر الذي فاقمه تردي الوضع الصحي والمرافق الصحية في ظل عدم توافر المياه الآمنة.

(فرانس برس)

(ريجا سولو/ فرانس برس)

لقاح كورونا خارج أولويات العراقيين

بغداد ـ **زيد سالم**

لم يتجاوز عدد متلقي لقاحات فيروس كورونا في العراق أكثر من 1,2 مليون شخص من أصل حوالى 30 مليوناً يتجاوزون سن الـ 18 جرت دعوتهم لتلقي التطعيم، وذلك رغم دعوات الحكومة والسلطات الصحية وتحذيراتها التي بلغت حد التلويح بتنفيذ إغلاق شامل في حال استمر «الإهمال الشعبي» في مواكبة الحملة.

ويبدو جلياً أنّ شريحة كبيرة من العراقيين ما زالت ترفض التلقيح لأسباب عدة أهمها التشكيك الواسع في فعاليته، رغم الارتفاع الكبير في عدد الإصابات الذي أدخل البلاد في موجة ثالثة من تفشي الفيروس، والزيادة الواضحة في عدد الوفيات التي تعلنها بيانات وزارة الصحة، والتي تجاوزت الـ 70 يومياً في الفترة الأخيرة.

تعزو وزارة الصحة ارتفاع عدد الإصابات إلى عدم اكتراث المواطنين بإجراءات الوقاية التي أصبح الالتزام بها شبه معدوم، خصوصاً الكمّامات والتباعد الاجتماعي، بينما تؤكد توافر كميات كبيرة من جرعات اللقاحات في المستشفيات ومراكز التطعيم التي لا تشهد إقبالاً «ما ينذر بكارثة قد تتسبب في انهيار القطاع الصحي» علماً أنّ البلاد أحصت 1,5 مليون إصابة حتى الآن، وأكثر من 18 ألف وفاة.

وتتعدد أسباب رفض العراقيين تلقي اللقاح أو تقليلهم من أهميته، إذ يتأثر البعض بدعوات دينية تربط تفشي الوباء وأهدافه بنظرية المؤامرة، في حين يشكك آخرون في فعاليته، ويتصرف بعضهم بقلة وعي لحجم الوباء، وعدم مبالاة بأخطاره.

واللافت أنّ أشخاصاً يتخوفون من التأثيرات الجانبية لتلقي اللقاح والأعراض التي تصاحبه، وبينها الشعور بالخمول وآلام في المفاصل. ولا يتردد البعض في التحدث عن انعدام فوائد اللقاح «لأنّه يقلل خطر الإصابة، ولا يمنعها بالكامل في المستقبل». وينتقد آخرون أيضاً «قلة مراكز التطعيم، التي تنتشر في المدن فقط ولا تصل إلى أطرافها والأرياف ومناطق بعيدة نسبياً، وكذلك الازدحام الكبير أمام هذه المراكز».

يقول الناشط البيئي محمد الطائي، الذي يشارك في حملة تهدف إلى توعية العراقيين في القرى والأرياف، حول ضرورة تلقي اللقاح سريعاً، لـ «العربي الجديد» إنّ «أشخاصاً كثراً لديهم مفاهيم خاطئة عن الوباء واللقاح في الوقت ذاته، إذ يعتبر بعضهم أنّ الوقاية تظل خياراً أفضل من أخذ لقاح يجعلهم تجارب مخبرية، في حين يضطر آخرون تحت ضغوط متطلبات العيش الصعبة والقهر الاقتصادي إلى التعامل مع تهديد كورونا باعتباره ثانوياً مقارنة بتهديد لقمة العيش». ويطالب الطائي الادعاء العام بـ«اعتقال رجال دين ومدونين يحرضون الناس على عدم تلقي اللقاح، ويعرّضون بالتالي حياة كُثر إلى خطر الموت».

وكانت منظمة الصحة العالمية أكدت، في بيان سابق خاطبت فيه العراقيين تحديداً، أنّ «لقاحات كورونا أداة أساسية في مكافحة الجائحة، وتتجاوز فوائدها أيّ آثار جانبية نادرة، لذا يجب الإسراع في التسجيل للحصول على التطعيم، إذ لا يمكن وقف الجائحة قبل أن يأخذ غالبية العراقيين الجرعات». ووصفت المنظمة الزيادة الأخيرة في إصابات كوفيد-19 في العراق بأنّها «مقلقة، لكنّ السيطرة على الوباء أمر ممكن عبر التطبيق الصارم للإجراءات الاحترازية».

تشدد عضوة الفريق الطبي الإعلامي في وزارة الصحة العراقية، ربى فلاح حسن، في حديثها لـ «العربي الجديد» على أنّ «الزيادة الكبيرة في عدد الإصابات مقلقة للغاية، خصوصاً بعد تسجيل أرقام قياسية لم يشهدها العراق حتى في بداية الجائحة، وهو ما تأثر بعدم التزام المواطنين بإجراءات الوقاية وتهاونهم في أخذ اللقاح». تضيف: «نواجه حالياً موجة تفشٍّ شديدة الخطر، وأسرع انتشاراً وتشمل إصاباتها كل الفئات العمرية بلا استثناء. لذا لا حلّ للأزمة إلّا بتلقي اللقاح المتوفر في كلّ المدن والمحافظات، علماً أنّ منظومتنا الصحية قادرة حتى الآن على استيعاب الإصابات الحرجة، لكنّ استمرار التهاون في تلقي اللقاح، سيجعلنا مهددين بمواجهة كارثة وبائية وصحية معاً».

ويؤكد المتحدث باسم الأمانة العامة لمجلس الوزراء، حيدر مجيد، لـ «العربي الجديد» أنّ «البيانات الصادرة عن حال الوباء في البلاد تنذر بخطر كبير. ولا سبيل للنجاة من الوباء إلّا الالتزام بإجراءات الحماية وتلقي اللقاح الذي نجحت الحكومة في توفيره بكميات كبيرة».

نقص في التجهيزات

يستخدم العراق ثلاثة أنواع من لقاحات كورونا هي «فايزر» و«سينوفارم» و«استرازينيكا». لكنّ البلاد تعاني من نقص كبير في التجهيزات الطبية لرعاية المصابين، ما يدفع مواطنين مصابين إلى أخذ أدوية وفيتامينات لمعالجة الفيروس في منازلهم، في حين اقتنى بعضهم أسطوانات أوكسجين وضعوها في منازلهم.

تحقيق

طردُ السوريين

ولاية تركية ترفض الأجانب: ضيافتهم طالت

ضغوط جديدة تُمارَس على اللاجئين السوريين في تركيا، بعد إعلان بلدية ولاية بولو عن إجراءات لطرد السوريين والأجانب، ما قد يؤدي إلى العنف

يخشى سوريون في مختلف المناطق التركية من ممارسات عنصرية (وزان كوزيه/ فرانس برس)

اسطنبول ـ **جابر عمر**

لم يكد السوريون في تركيا يستفيقون من صدمة إعلان رئيس حزب الشعب الجمهوري المعارض كمال كلجدار أوغلو، قبل أيام، عزمه على إعادة السوريين إلى بلادهم خلال عامين من توليه الحكم، في حال فوز المعارضة بالانتخابات التي تُجرى عام 2023، حتى أصدرت بلدية بولو التابعة للحزب نفسه، قرارات جديدة تشمل الضغط على السوريين من أجل الرحيل عن الولاية، الأمر الذي ولّد مخاوف كبيرة لدى السوريين من تأثير هذه القرارات في المجتمع وزيادة الشرخ الحاصل في الشارع، في ظل تحميل بعض المواطنين الأتراك السوريّين مسؤولية وتبعات تردي الأوضاع الاقتصادية وتفاقم البطالة.

وتمثلت الصدمة الجديدة بإعلان رئيس بلدية ولاية بولو التابعة لحزب الشعب الجمهوري المعارض، تانجو أوزجان، اتخاذ البلدية إجراءات إضافية لطرد السوريين والأجانب من الولاية، من خلال رفع أسعار بعض الخدمات عشرة أضعاف، كالمياه، وهي ضرورة حياتية، بهدف الضغط عليهم من أجل مغادرة الولاية، ليضاف هذا الإجراء إلى قطع المساعدات عنهم عقب توليه منصبه عام 2019. ودعا الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى إرسال السوريين إلى بلادهم، قائلاً: «نقطع المساعدات عن الأجانب ولا نمنحهم رخصاً لمزاولة أعمالهم، لكنهم لا يرحلون، والآن اتخذنا قرارات وإجراءات جديدة ستطرح للموافقة عليها في مجلس البلدية الأسبوع المقبل، وهي رفع أسعار الخدمات 10 أضعاف على الأجانب، منها رفع قيمة أسعار المياه والضرائب، ولن يسمح للأجانب باستخدام المياه بذات أسعار استخدام الأتراك لها».

تقع الولاية التركية الصغيرة بين إسطنبول وأنقرة في منطقة سياحية، ويبلغ عدد سكانها قرابة 312 ألف نسمة، وتضمّ نحو أربعة آلاف سوري فقط، يحملون بطاقة الحماية المؤقتة (الكيملك) أو إقامات رسمية، لكنها منطقة سياحية تشهد استثمارات أجنبية وتضم مقيمين عراقيين يملكون منازل في الولاية، الأمر الذي يطرح تساؤلات عن سبب إصرار الولاية على طردهم منها، ومصير بقية السوريين في الولايات الأخرى، وخصوصاً أن موضوع اللجوء بات على الأجندة اليومية في تركيا، مع تراجع الأوضاع الأمنية في أفغانستان عقب الانسحاب الأميركي وزيادة موجات لجوء من تلك المنطقة نحو تركيا، ما جعل اللاجئين عموماً والسوريين خصوصاً في دائرة الجدال في البلاد.

ويبرّر أوزجان قراراته، قائلاً إنها «تدفع باتجاه ترك الأجانب للولاية والعودة إلى بلادهم، إذ إن ضيافتهم طالت، ولا توجد لدينا السلطة لطردهم. من هذه النقطة، نقول إنه عندما غضب أردوغان وفتح الحدود أرسلنا عدة حافلات باتجاه الحدود (الأوروبية)، والآن مستعدون للأمر نفسه من أجل إرسال السوريين إلى بلادهم، إذ إن (الرئيس السوري بشار) الأسد يطالب باللاجئين، ويقول إنه مستعد لاستقبال النازحين، فليذهبوا. إلى متى ستتحمل تركيا حمل السوريين؟». واتهم السوريين الذين خاطبهم كأجانب في بعض الأحيان بأنهم «لا يخدمون في الجيش، ولا يدفعون الضرائب، ويحصلون على المساعدات، فأبناء البلد ينامون جياعاً والسوريون يلبسون أحذية رياضية بماركات غالية الثمن». وقال إن هناك لاجئين يتجوّلون بأحذية لا يستطيع هو شراءها «فكيف هم لاجئون؟».

هذه التطورات عمّقت مخاوف السوريين المقيمين في الولاية وفي عموم تركيا من موجة جديدة من الضغط السياسي والاجتماعي بحقهم، وخصوصاً أنه سيكون للتصريحات السياسية هذه تأثير في الشارع، وتحديداً الفئة التي ترفضهم وتحمّلهم مسؤولية التراجع الاقتصادي. كذلك فإن الانتخابات المحلية التي جرت في عام 2019، والتي وضعت السوريين في الواجهة أيضاً، أنتجت حوادث عنف ومواجهات وتنمّر وعنصرية نحو السوريين في مختلف الولايات التركية، وإن كانت الحكومة التركية قد أعلنت مراراً تمسكها بحماية السوريين. وصحيح أن البلديات لا تملك سلطة طرد السوريين، إلا أن لقراراتها أبعاداً نفسية، وتضع السوريين أمام مرحلة جديدة، وخصوصاً أن حزب الشعب الجمهوري المعارض يرأس 11 بلدية كبرى من بينها مدن كبيرة مثل إسطنبول وأنقرة وإزمير وأنطاليا وأضنة، و10 ولايات و191 قضاءً، وبالتالي، من شأن تعميم التجربة الضغط على ملايين من السوريين، وإن كان لا يجبرهم على الرحيل.

والأزمة السورية من أبرز الملفات التي تتخذها المعارضة سبباً للهجوم على الحكومة، متهمة إياها بدفع رواتب شهرية لهم وتقديم خدمات مجانية وإعفاءات ضريبية، وإن لم يكن ذلك صحيحاً.

في هذا السياق، يقول المواطن السوري المقيم في الولاية، محمد صالح، لـ «العربي الجديد»: «نشعر بصدمة كبيرة من جرّاء القرارات المتخذة»، مضيفاً: «كنا نعاني ضغطاً نفسياً في الولاية بسبب رئيس البلدية الجديد، ونتعامل بحذر. لكن التطورات هذه ستجعلنا بالتأكيد نفكر في الرحيل وإيجاد ولايات بديلة لنا، بعدما فقدنا المأوى في ريف حمص. وهنا لا نشعر بالارتياح، والبديل بالتأكيد هو سورية، لأننا بالفعل نعاني من جرّاء التبعات السياسية للصراع القائم بين الأحزاب، ونواجه ضغوطاً نفسية كبيرة نرغب في التخلص منها وتأسيس حياة جديدة لنا». من الناحية القانونية، يقول المحامي البير عثمان كنج، لـ «العربي الجديد»: «قانونياً، لا يمكن رئيس البلدية إصدار قرارات تتعلق بعمليات الترحيل، لأن البلديات معنية بتقديم الخدمات في الولايات التي تحت سيطرتها، وهي خدمات إدارة المدينة من نظافة ومياه وصرف صحي وتحصيل ضرائب محددة. ويرتبط موضوع الترحيل بالسلطة المركزية، وهي حكومة الرئيس أردوغان التي ما زالت تدعم السوريين، وممثل الحكومة أو الرئيس هو الوالي، وأي قرار بالترحيل يكون نافذاً إذا كان متخذاً من قبل الوالي. بناءً على ذلك، قرارات رئيس البلدية هي قرارات رمزية تظهر وجهة نظر فقط ومزاجاً لدى شريحة سياسية معينة، ولن يكون لها وقع وتأثير قانوني. بالطبع، ستكون القرارات محط جدال بين المنظمات المعنية بحقوق اللاجئين الذين قد يرفعون دعاوى قضائية بحق البلدية أو عبر وزارة السياحة التي قد تجد في استهداف الأجانب تأثيراً على المستثمرين في المنطقة».

> تعمل هيئة مياه الخرطوم لسدّ الفجوة في مياه الشرب التي تصل إلى 1,5 مليون متر مكعب يومياً

ضغط نفسي

يقول السوري احمد المحمد لـ«العربي الجديد»: «اخترنا هذه الولاية (بولو) للإقامة فيها، نظرا لهدوئها وقربها من المدن الرئيسية، وقلة السوريين فيها وسهولة استخراج اوراقنا الرسمية وتنفيذ معاملاتنا، لكن ما وصلنا اليه اليوم من حالة صعبة وضغط نفسي يجعلنا نفكر ملياً في المغادرة، لكن نخشى ان نغادر الى ولاية اخرى ونواجه الامر نفسه».

الطب النفسي لا يختصر بـ «استلجار صديق» (Getty)

أطباء علم النفس قد ينزعجون ويتضايقون أيضاً

من الغريب شعور بعض أطباء علم النفس بالانزعاج من مرضاهم أو من أشخاص يلتقون بهم خارج إطار العمل. لكن ذلك يحصل فعلاً، حسب تقرير نشره موقع «سايكولوجي توداي»، وأظهر أيضاً أن بعضهم يخشون حتى من إخبار الناس بأنهم يمارسون هذه المهنة، بسبب خشيتهم من مواجهة أفكار نمطية عنهم، وشكوك في ما يفعلونه. ويعزو محللون وبعض أطباء علم النفس هذه الصور النمطية إلى ما يراه الناس في وسائل الإعلام التي تصوّر متخصصي الصحة العقلية بأنهم أصحاب أطوار غريبة أو غير متزنين، أو أحياناً غير أخلاقيين وخبيثين. ويترجم ذلك، استناداً إلى تجارب شخصية، في أقوال «مزعجة»، أولها التوجه إلى أطباء علم النفس خلال محادثة عادية بسؤال: «هل تحللني الآن؟»، ما يخرج المحادثة عن نمطها الطبيعي.

وليس خافياً أن العلاج النفسي يتطلب الكثير من الجهد والتركيز، فمن المرهق الاستماع بعمق ودون إصدار أحكام إلى مشاكل شخص آخر، أو محاولة تصور ما وراء الصعوبات بطريقة منهجية ومفيدة. وقد يتجاهل بعض الناس أن أطباء علم النفس لديهم وجهات نظر متعددة، وكذلك إمكان معاناتهم من الإرهاق. وكشفت دراسة أجرتها جمعية علم النفس الأميركية، من أجل فهم وجهة نظر عامة الناس في علم النفس، أن معظمهم استخدموا كلمات مرتبطة غالباً بالمرض والعلاج في وصف مجال علم النفس، باعتبارها الافتراضات الأكثر تداولاً بينهم. لكن علم النفس هو أيضاً نظام موسع قائم على العلم، ويتضمن دراسة العقل والدماغ والسلوك إلى جانب تطوّر العمر، والعلاقات، وأنماط القيادة، والتعلم، والذاكرة، والإدراك، وعلم الأعصاب، وغيرها. وتساعد استنتاجات علماء النفس في تصميم ببيئات عمل فعالة، وحملات إعلانية مربحة، وأيضاً رسوم للهواتف الذكية ومقصورات للطائرات، ما يعني أن الناس يتجاهلون غالباً أو يفوّتهم أن علماء النفس يعملون في مجالات واسعة، وينفذون مثل ممتهني معظم الاختصاصات أشياء مختلفة، ولديهم وجهات نظر متعددة، ويسلكون مسارات وظيفية متنوعة.

وقد يستاء أطباء علم النفس كثيراً من إصرار بعض الناس على أن مهنتهم مماثلة لـ «استئجار صديق» لتجاوز محنة أو ظرف ما في الحياة، وأن «لا طريقة لإثبات أن علم النفس هو علم حقيقي». ويؤكد هؤلاء أن علاجاتهم «لا تتعلق فقط بالودية، بل تستخدم تقنيات مبنية على بحوث علمية، مثل تشكيل فرضيات، وابتكار تجارب وتحليل نتائج بعناية». ويشرحون أن العلاج النفسي يُدرّس بطريقة الدواء ذاتها، عبر تنفيذ تجارب عشوائية ذات شهود. لكنهم يستدركون أنه علم «بعيد عن الكمال، إذ يكون أحياناً أداء الدراسات سيئاً، ولا تتكرر فيها نتائج سابقة معروفة».

(كمال حنا)

شحّ بمياه الشرب في السودان

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

يعيش سكان مناطق كثيرة في السودان في عطش دائم، حتى أولئك الذين في المدن الكبيرة، في حين تحاول السلطات منذ سنوات الخروج من عنق الأزمة عبر تنفيذ مشاريع مختلفة من أجل «إطفاء الظمأ».

في مدينة بورتسودان (شرق) التي تضم الميناء الرئيسي للبلاد على ساحل البحر الأحمر، ويقطنها حوالى 750 ألف شخص، تدفع الأسرة الواحدة بين 1500 و2000 جنيه (بين 3,37 و4,50 دولارات) يومياً لشراء برميل واحد من محطات تحلية المياه التي لا يتجاوز عددها أربعة. أما سعر قارورة مياه التعبئة بسعة 18 ليتراً التي تنتجها مصانع فيبلغ 300 جنيه (0,66 دولار). واعتمدت المدينة سابقاً، في شكل أساسي، على تخزين مياه الأمطار في سدود تكفي لتأمين نسبة 80 في المائة من الاحتياجات السنوية. لكن وضع هذه السدود الفني تدهور في السنوات الأخيرة، بالتزامن مع مواجهة المدينة شحّاً في الأمطار لمواسم عدة، ما قلّص مخزونها وحتّم حفر السلطات 35 بئراً جديدة تعرضت بدورها لإهمال عطّل غالبيتها وفاقم أزمة مياه الشرب في المدينة، التي لا توفر حالياً إلا نسبة 30 في المائة من احتياجات السكان.

يقول أحد سكان المدينة، إيهاب محمد نصر، لـ «العربي الجديد»: «يهاجر سكان كُثر بسبب عدم توفر مياه صالحة للشرب، خصوصاً في فصل الصيف. كما يتسبب ذلك في انتشار أمراض مثل الحصى والإسهال والجفاف وسوء الهضم، ويدفع السكان إلى حفر آبار بأنفسهم من دون التقيّد بالشروط المطلوبة، ما يعرّض صحتهم إلى خطر بتأثير الملوحة العالية للمياه، واختلاط بعض الآبار بمياه الصرف الصحي». ويحمّل نصر الحكومات المتعاقبة مسؤولية الواقع السائد، ويتهمها بأنها «لا تمنح المواطنين أولوية، وتقترح حلولاً نظرية، وتعدّ دراسات تكرر النتائج ذاتها، ولا تحقق مع تعاقب السنوات أي شيء ملموس على أرض الواقع، في حين يعرف الجميع أن إيصال المياه إلى المدينة من نهر النيل، بحسب المخطط الموضوع، أمر صعب بسبب كلفته العالية التي تتجاوز 770 مليون دولار، ما يجعل الحل الوحيد يتمثل في تحلية المياه التي تعتمدها غالبية دول العالم».

من جهتها، واجهت مدينة الأبيض، كبرى مدن غرب السودان، حتى وقت قريب، أزمات عطش متلاحقة، خصوصاً بعد زيادة نسبة سكانها إثر نزوح متضررين من النزاعات والحروب في دارفور وجنوب كردفان إلى أراضيها. يشير أحد سكانها، الرشيد يوسف، في حديثه لـ «العربي الجديد» إلى أن «تحسناً طرأ على خدمة توصيل المياه في المدينة، لكن عدداً كبيراً من أحيائها لا يزال يعاني من عطش، مثل القبة والثورات والجهاد وغيرها، بينما تحمل النساء والأطفال المياه لجلبها إلى المنازل في أرياف ولاية شمال كردفان». يضيف: «يسبب انقطاع الكهرباء المستمر في أزمة المياه الحالية، في حين أن الحلّ الجذري يتطلب توصيل مصادر الشبكة القومية بالكهرباء، والاهتمام بإعادة تأهيل الآبار التي تغذي المدينة بالمياه، ولا تعمل إلا 13 من إجمالي 31 منها أحياناً».

لا تبدو الحال أفضل في العاصمة الخرطوم، إذ يشهد عدد كبير من أحيائها خصوصاً في جنوبها وغرب أم درمان، شحّاً في مياه الشرب بسبب تعطل المحطات وقطع الكهرباء. ويوضح أحد سكان منطقة الكلاكلة، نزار أحمد، لـ «العربي الجديد» أن «المواطنين يضطرون إلى الوقوف في صفوف طويلة أمام إحدى محطات تكرير المياه للحصول على كمية ضئيلة جداً من احتياجاتهم، أو السهر ساعات طويلة من أجل تخزين ما يكفيهم، في حال وصلت المياه إلى منازلهم. والغالبية تضطر إلى شراء براميل مياه، علماً أن ما يحدث في حي الكلاكلة يتكرر في حي جبرة جنوب الخرطوم، وأحياء أخرى»، في حين تؤكد هيئة مياه الخرطوم أنها تعمل لسدّ الفجوة في مياه الشرب التي قد تصل إلى 1,5 مليون متر مكعب يومياً، وصرح مسؤولوها أن «عدم توفر المال يُعيق إنشاء محطات جديدة، وصيانة تلك القديمة كي تزيد إنتاجها». وللخروج من عنق الأزمة، حاولت الحكومة السابقة تنفيذ مشاريع عدة أهمها مشروع «زيرو عطش» خلال الفترة بين عامي 2016 و2020. ثم شرعت الحكومة الحالية في تنفيذ مشروع مولّته السعودية لحفر 500 بئر تتوزع على كل الولايات. وأيضاً، تنشد الوزارة الإفادة من منحة أخرى من البنك الدولي قيمتها 575 مليون دولار، منها 200 مليون دولار مخصصة لتنفيذ مشاريع لمياه الشرب، من أجل سدّ الفجوة.

ويوضح عمار محجوب، مدير إدارة حصاد المياه بوزارة الري والموارد المائية، أن مشروع «زيرو عطش» حقق بعض الأهداف والإنجازات، مؤكداً أن «إدارة حصاد المياه تعمل لتوفير مصدر مياه صالحة للشرب لكل إنسان على مسافة لا تبعد اكثر من كيلومترين».

نقل المياه اعتيادي في أرياف السودان (أشرف شاذلي/فرانس برس)

صينيون يرفضون الإنجاب رغم الحوافز

إقرار الصين مجموعة من الحوافز لتشجيع مواطنيها على الإنجاب لا يبدو أنه سيحقّق مرادها، أقله في وقت قريب، إذ يتحدث المواطنون عن هموم أخرى

بكين ـ **علي أبو مريحيل**

يبدو أنّ سماح الصين لمواطنيها بإنجاب طفل ثالث ليس كافياً للحدّ من الانخفاض الكبير بأعداد المواليد الجدد في أكبر دول العالم من حيث عدد السكان (1,4 مليار نسمة)، كما أنه لم يشكّل دافعاً لتغيير عزوف الأزواج عن فكرة الإنجاب بسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة. ففي أعقاب قرار الحكومة الصينية تحسين سياسات تحديد النسل في البلاد، لتجنب حدوث أزمة ديموغرافية، أجرت العديد من المعاهد الأكاديمية والمراكز البحثية في البلاد استطلاعات رأي لمعرفة مدى استجابة المواطنين للإجراءات الجديدة، مثل أكاديمية شنغهاي للعلوم الاجتماعية، ومعهد إيفرجراند للأبحاث، ومركز الإحصاء الوطني في العاصمة بكين، وكانت النتيجة صادمة بالنسبة لأصحاب القرار، وقد أعرب 90 في المائة ممن استطلعت آراؤهم عن رفضهم لإنجاب المزيد من الأطفال. وفي استطلاع آخر أجراه موقع ويبو (المعادل الصيني لموقع تويتر)، سألت منصة التواصل الاجتماعي الرائدة في الصين، المواطنين عن عدد الأطفال الذين سيكوّنون على استعداد لإنجابهم بعد تحرير القيود المفروضة على الولادة. فقال 220 ألفاً من أصل 344 ألفاً شاركوا في الاستطلاع، إنهم لن ينجبوا أطفالاً، بينما كشف 96 ألفاً منهم عن رغبتهم في إنجاب طفل واحد، وأقل من عشرة آلاف قالوا إنهم على استعداد لإنجاب ثلاثة أطفال. وكانت الحكومة الصينية قد سمحت في شهر مايو/ أيار الماضي بإنجاب طفل ثالث في إطار إجراءات طارئة اتخذتها السلطات لمواجهة تداعيات سياسة الطفل الواحد التي استمرت لعقود. وتواجه الصين حالة طوارئ ديموغرافية في ظل ارتفاع معدلات الشيخوخة وتراجع نسبة المواليد الجدد. مع ذلك، قوبلت السياسة الجديدة بشكوك واسعة النطاق حول قدرتها على التأثير في التركيبة السكانية الصينية، الأمر الذي دفع الحكومة إلى تقديم حوافز لضمان الاستجابة المجتمعية.

حوافز جديدة

تمثلت الحوافز الجديدة التي كشف النقاب عنها يوم 26 يونيو/ حزيران الماضي، بحزمة من الإجراءات ضمن نظام اجتماعي يدعم بشكل فعال المواليد الجدد بخدمات أفضل وتكاليف أقل في الإنجاب والرعاية والتعليم، ويشمل ذلك تخفيضات ضريبية لنفقات الأطفال دون سن الثالثة، بالإضافة إلى تنفيذ نظام المكافآت والسياسات التفضيلية للأسر التي لديها طفل واحد، والأسر الريفية التي لديها ابنتان فقط ولدتا قبل السماح بإنجاب طفل ثان عام 2016، وإنشاء نظام إجازة للآباء من أسر الطفل الواحد لرعاية والديهم. وتشمل الإجراءات أيضاً دفع المدارس الابتدائية والمتوسطة إلى تمديد اليوم الدراسي لمدة ساعتين على الأقل خلال أيام الأسبوع، ليتوافق ذلك مع احتياجات الآباء العاملين. كما ستتم إضافة نصف مليون مركز لرعاية الأطفال منخفضة الكلفة في 150 مدينة، وسيتم توسيع مدارس حضانة الأطفال دون سن الثالثة من 1,8 لكل ألف طفل إلى 4,5.

في المقابل، أعرب مواطنون صينيون عن رفضهم لفكرة الإنجاب حتى بعد السماح بإنجاب طفل ثالث. وتقول تشينغ بانغ (29 عاماً)، لـ«العربي الجديد»، إنها لم تكلّف نفسها حتى عناء الاطلاع على الامتيازات الجديدة، لأنها بالكاد تجد الوقت لرعاية طفلها الوحيد البالغ من العمر عامين، إذ تعمل مع زوجها في مكتب استشارات في العاصمة بكين، وقد طلبت من أمها القدوم من الريف للاعتناء بالطفل. تضيف: «تجربتي كام مع طفل وحيد كفيلة بجعلي أصرف النظر عن فكرة الإنجاب بالمطلق. لماذا عليّ أن أقدم على هذه الخطوة لمجرد وعود بحوافز ومكافآت مالية؟ مشكلتي مع الوقت. أنا مشغولة طوال اليوم في العمل من أجل توفير تكاليف السكن والمعيشة. وبعد عام، سيذهب طفلي إلى الحضانة، الأمر الذي يتطلب تكاليف باهظة».

> تفتقد الصين إلى بيئة اجتماعية مناسبة لرعاية الأطفال الجدد

أزمة رعاية

من جهته، يقلّل الخبير في الشأن الديمغرافي دا فو جاو، في حديثه لـ«العربي الجديد»، من قدرة الإجراءات الحكومية الجديدة على إحداث تغييرات جوهرية في معدلات المواليد المنخفضة. ويقول إنّه قد يطرأ ارتفاع طفيف خلال السنوات القليلة المقبلة، ولكن على المدى البعيد ستبقى أزمة الخصوبة قائمة. ويرجع ذلك إلى عدم وجود بيئة اجتماعية مناسبة لرعاية الأطفال الجدد، في ظل انشغال الوالدين، واقتصار الأسرة الصينية على أربعة أفراد فقط بسبب سياسات تحديد النسل، منهم إثنان في مرحلة الشيخوخة، يحتاجان بدورهما للرعاية، في حين أن الآباء يلجأون إلى الآباء لمساعدتهم في تربية الأحفاد، معتبراً ذلك استنزافاً للأسرة الصينية يحول دون القدرة على مواصلة الإنجاب وإكمال دورة الحياة الطبيعية.

اكتفت هذه العائلة بطفلين (Getty)

إيكولوجيا

جلود الأضاحي

محمد احمد الفيلابي

ثلاثة عوامل كفيلة لدى اتحادها، بتحويل فرحة العيد لدى سكان عاصمة السودان، الخرطوم، وبعض المدن الكبيرة، إلى خوف مستبطن قد ينجم من تدهور مريع في صحة البيئة، من بينها عامل طبيعي، وآخر سياسي، وثالث اجتماعي، العامل الطبيعي يتمثل في ترافق العيد مع بداية موسم الأمطار، وفي ظلّ سوء تصريف المياه، تزداد المخاطر البيئية من جراء تعرُّض مخلفات الذبائح، ونفايات أسواق الخراف العشوائية عند تقاطعات الشوارع وميادين الأحياء، للعطن، الذي من شأنه تكوين مفارز توليد الحشرات والهوام، إلى جانب الروائح الكريهة والغازات الضارة بصحة الإنسان. العامل السياسي هو الفشل في التعامل مع ملف النفايات، الأمر الذي اعترف به أكبر مسؤول في الولاية قبل أيام، حين أعلنها في وسائل الإعلام: «فشلنا في التخلص من النفايات». ويعدّ عدم اهتمام المواطن وتصالحه مع الوجود الكثيف للنفايات عاملاً اجتماعياً، يشير إلى ضعف الثقافة والسلوك البيئي، ويفسره البعض بظاهرة «ترييف المدن».

في طفولتنا الباكرة، كنا مولعين بمتابعة طقوس الذبح، ضمن مظاهر اجتماعية ودينية عديدة في موسم الأضاحي وغيرها. يملأنا الفرح حين يطلب منا الكبار المساعدة، كأن نكلّف بإحداث حفرة عميقة بعيداً عن الدار تُطمر فيها المخلفات، أو أن نقوم بإزالة الدم المتيبس، أو أن نشارك في عملية فرد وتمليح الجلد، تمهيداً لتعريضه للشمس. وفي مقابل مراقبته تُمنح حق الاحتفاظ بالمقابل المالي الضئيل حين يمر تاجر الجلود في الأيام التالية. ولاحقاً، أصبحت هذه الجلود مصدراً لدعم المؤسسات والمبادرات المجتمعية في القرية، نساهم فيها بذات القدر من الاهتمام والتفاعل، بيد أنّها باتت الآن من الثروات المهدورة، بعدما قل الإقبال عليها بسبب توقف معظم المدابغ التقليدية والحديثة في السودان.

ما يحدث الآن على صعيد صحة البيئة يفوق قدرات التحليل. من هو الضحية؟ هل هي بيئة المدينة أم المواطن أم المستقبل؟ ها هو جيل بأكمله لا يرى في موسم الأضحية من الإيجابيات سوى توفّر كميات أكبر من اللحوم، وما يمكن أن يتبعها من طقوس غذائية، وفرص للتلاقي مع الأهل. ويلاحظ المرء التجاهل التام لمبادرات جمع جلود الأضاحي، ذلك لارتباطها بمفاسد النظام السياسي السابق، في وقت تضيع وسط هذا دعوات التخلص السليم من مخلفات الذبائح. تؤكد الأمينة العامة للمجلس الأعلى للبيئة والترقية الحضرية والريفية، بشرى حامد أحمد، أنّ جلود الأضاحي تمثل ثروة قومية تستوجب المحافظة عليها «فإذا افترضنا أن ولاية الخرطوم تنحر مليونا وخمسمائة ألف أضحية في هذه الفترة، ما يعني مليونا وخمسمائة ألف جلد، أي 150 مليون دولار على أقل تقدير، لذلك يجب الاستفادة منها»، كما تبنت الإدارة العامة للتوعية والإعلام البيئي في المجلس التوعية عبر الوسائل كافة، خصوصاً وسائل التواصل، بوصفها الأكثر انتشاراً ووصولاً للمواطنين. فهل ينجح الأمر هذه المرة؟

(متخصص في شؤون البيئة)